تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إطار الاستفادة من المؤسسات الدولية الإسلامية -دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية-

Achieving sustainable rural development by benefiting of international Islamic institutions -Case of study The Islamic Development Bank (IsDB)-

هناء عائشة حساني[1] ، ميلود زنكري[2]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية hanaaicha.hassani@univ-bba.dz

[2]جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية miloud.zenkri@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/20 تاريخ القبول: 2021/10/28 تاريخ النشر: 2022/06/11

الملخص:

إن التنمية الريفية المستدامة تعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية في كافة مجالات الحياة الريفية، فهي تسعى إلى ترقية وتحسين حياة المجتمع الريفي وتلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل، وهذا ما جعلها تكتسي أهمية كبيرة ضمن سياسات وبرامج المؤسسات الدولية الإسلامية. ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ومحاولة تقييم برامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في البلدان الإفريقية الأعضاء.

كلمات مفتاحية: تنمية ريفية مستدامة، المؤسسات الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية.

Abstract:

Sustainable rural development is the main driver of the development process in the rural life. It aims to upgrade and improve the life of rural society and meet the needs of present and future generations. It assumes great importance within the policies and programs of international Islamic institutions. This study aims to highlight and attempt to evaluate the programs of the Islamic Bank for Development Group in support of sustainable rural development in African member countries.

Key words: sustainable rural development, Islamic institutions, Islamic Development Bank

المؤلف المرسل: هناء عائشة حساني، **الإيميل:** hanaaicha.hassani@univ-bba.dz

1. مقدمة:

برز مفهوم التنمية المستدامة بشكل ملفت خلال العشريتين الأخيرتين، حيث عُرفت على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المجازفة بتدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، ومن بين أهم أقطابها هي التنمية الريفية، فتهدف التنمية الريفية المستدامة إلى توفير سبل المعيشة المستدامة وتحسين حياة سكان الريف وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الريفية مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

أصبح موضوع التنمية الريفية المستدامة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم ولاسيما بلدان العالم الإسلامي، أين يعاني قاطنو أريافها من التهميش والفقر وانعدام كافة متطلبات الحياة، مما جعل هذه الدول تسخر جهودها في إنشاء مؤسسات مالية إسلامية تنموية. ومن هذا المنطلق أُنشئ البنك الإسلامي للتنمية الذي يسعى إلى توفير الدعم المالي وغير المالي لتمكين البلدان الأعضاء من تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية الريفية المستدامة.

1.1 الإشكالية والفرضيات:

تعتبر عملية تقييم الاستفادة من برامج البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ذات أهمية بالغة، كونها تمكن من إبراز مكامن الاختلال المحتملة من جهة، وتثمين النجاحات من جهة أخرى، لذا ومن خلال ما سبق تتضح معالم إشكالية البحث في السؤال التالي:

- كيف يمكن تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال الاستفادة من المؤسسات الدولية الإسلامية؟

للإجابة عن التساؤل الرئيسي تم اعتماد الفرضيتين التاليتين:

- تبنت المؤسسات المالية الإسلامية الدولية سياسة فعالة تؤدي دورا هاما في النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق تنمية ريفية مستدامة في الدول الأعضاء.
- يعتبر البنك الإسلامي للتنمية أكثر المؤسسات الإسلامي التي مولت العديد من البرامج التي نجحت إلى حد ما في تحقيق تنمية ريفية مستدامة في بعض الدول الإفريقية.

2.1 أهمية وأهداف البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول دراسة قطاع التنمية الريفية التي أصبحت من المواضيع المثيرة للاهتمام والجدل نظرا لما يشهده العالم من مشاكل وتحولات بيئية، وكونها أساس التنمية المستدامة الكفيلة بتحقيق الاستقرار والتقدم للدول. ولقد ارتأينا من خلال هذه الدراسة التعرض إلى جملة من الأهداف تتركز على:

- محاولة تقييم الاستفادة من برامج البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية الريفية المستدامة كعينة عن المؤسسات الدولية الإسلامية؛
- محاولة تقديم توصيات تساعد على إتباع أفضل الطرق للاستفادة من برامج المؤسسات الدولية الإسلامية لتحقيق تنمية ريفية مستدامة.

3.1 منهج البحث:

لإنجاز هذه الدراسة وتحقيق أهدافها سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، فهو المنهج الملائم للتطرق إلى الجانب النظري للتنمية الريفية المستدامة من جهة، وتقييم الاستفادة من برامج المؤسسات الدولية الإسلامية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة من جهة أخرى فهذه العملية تتطلب تحليلا معمقا للوقائع.

2.الإطار المفاهيمي للدراسة

1.2 مفهوم التنمية:

تعد التنمية من أهم الموضوعات التي تشغل سائر الدول والحكومات والمنظمات، ونظرا لأهميتها وسعي المجتمعات لتحقيقها المتقدمة منها والمتخلفة حظي مفهومها باهتمام العديد من العلماء في مختلف المجالات، وقد تعددت الآراء حول تعريفها.

التنمية لغة هي من الفعل "نما" ويقصد به الازدياد التدريجي نحو الإصلاح أي التطور إلى الأمام والتحسن المستمر وهي عكس التخلف.

فالتنمية هي مجموعة العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والقدرات الإنسانية التي يبذلها الفرد سعيا إلى تحقيق النمو بطريقة فعالة تساعد على إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة النشاط والتقدم. (كافي، 2018، صفحة 15)فهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى مستوى معيشي مناسب

وحياة أفضل بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. (أبوالنصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 66)

2.2 مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي:

يقوم التصور الإسلامي للتنمية على أساس أن الله سبحانه وتعالى قد خلق الكون واستخلف الإنسان في الأرض ليقوم بعمارتها، وفق منهج الله وشريعته، وقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان متميزا عن سائر المخلوقات ليكون قادرا على أداء هذه المهمة، وهيأ له بفضله وكرمه كل ما يمكنه من أدائها، وأنه على ضوء قيام الإنسان بهذه المهمة يتقرر مصيره ويتحدد مستقبله في الدنيا والآخرة. فأظهر الفقهاء المسلمون أن التنمية ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، وأنها ليست عملية مادية فقط، وإنما عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الفرد وتقدمه في المجالين المادي والروحي. (العسل، 1995، الصفحات 63-64)

3.2 التنمية الريفية

1.3.2 مفهوم التنمية الريفية:

إن قضية التنمية الريفية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الريفية فهي تعاني من تدني المستوى المعيشي والفقر نتيجة انخفاض الدخل الفردي لعدم توفر فرص العمل في المناطق الريفية وكذلك انعدام المرافق الصحية والتنموية.

يعرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التنمية الريفية بأنها عملية تحسين الفرص والمستوى المعيشي للسكان الريفيين. وهي عملية تغير يطرأ على خصائص المجتمعات الريفية. وبالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية فقط. ولذلك، تشمل التنمية الريفية، الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما أنها تستخدم نهجا متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة، واستخراج المعادن، والسياحة، والترفيه والصناعات التحويلية المتخصصة. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2016، صفحة 17)

2.3.2أهداف التنمية الريفية:

تهدف التنمية الريفية إلى بلوغ أهداف مترابطة فيما بينها ترابطا كبيرا، يمكن تقسيمها إلى أهداف اجتماعية وأهداف اقتصادية: (حراق، 2015، صفحة 20)

فيما يخص الجانب الاجتماعي، تهدف التنمية الريفية إلى:

- القضاء على الفقر والأمية وتحسين المستوى المعيشي بكل أبعاده؛
- تحسين الخدمات الاجتماعية العامة في الريف كالصحة والتعليم؛
- تخفيف وإيقاف الزحف الحضري؛
- النهوض بالمرأة الريفية وتعليمها ومحو أميتها وتثقيفها فالمرأة نصف المجتمع؛
- إشراك سكان الريف في تحقيق التنمية عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لها.

أما أهدافها الاقتصادية فتتمثل في:

- تحديث الزراعة وزيادة الإنتاجية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف فأغلب سكان المجتمعات الريفية يعملون في الزراعة؛
- إتاحة فرص عمل من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية في الريف مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج وارتفاع دخل الأفراد؛
- الاستثمار في التنمية البشرية عن طريق توفير برامج الدراسة والتدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لسكان الريف؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين المناطق الريفية والحضرية.

3.3.2مقومات التنمية الريفية:

يتطلب تحقيق التنمية الريفية توفر مجموعة من المقومات الأساسية، وتشمل هذه المقومات: (طالبي، 2016-2017، الصفحات 24-26)

- رأس المال فيعتبر محددا أساسيا لنمو الإنتاج ورفع الإنتاجية؛
- الموارد البشرية لضمان التوازن بين عرض العمل والطلب عليه؛
- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي فهي تلعب دورا هاما في نمو الإنتاج وتقدم المجتمع؛
- إحداث تغييرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الريفي.

4.3.2معوقات التنمية الريفية:

بالرغم من الأهمية الكبيرة للتنمية الريفية إلا أنها تعاني من بعض المشاكل الناجمة عن الفوارق العديدة بين المجتمعين الحضري والريفي، فهناك مجموعة من المعوقات تقف حجرة عثرة في سبيل تحقيقها، نذكر منها: (شمخي، صفحة 210)

- عجز الفلاح عن مواجهة الظروف الطبيعية القاسية والأمراض والآفات التي تصيب المحاصيل لندرة الموارد الحديثة؛
- نقص الموارد البشرية نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة؛
- ارتفاع الأمية بين أبناء الريف وخاصة عند النساء ونقص القيادات المتعلمة وهذا راجع إلى محدودية المستوى التعليمي في المؤسسات العلمية في الريف؛
- التغير في نظم الحكم وتجاهل المشاركة الشعبية تعتبر عائقا لعملية التنمية؛
- أساليب الإنتاج المحلي الغير فعالة وصعوبة تطويرها.

4.2 التنمية الريفية المستدامة

قبل التحدث عن التنمية الريفية المستدامة نتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة.

1.4.2مفهوم التنمية المستدامة:

بينما اهتمت التنمية من زوايا تقليدية بتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، جاءت التنمية المستدامة كمفهوم جديد للتنمية لتهتم بالجانب البيئي أيضا لضمان حق الأجيال القادمة وتوفير بيئة مناسبة لهم وصالحة للاستفادة من خيراتها. وقد ظهر هذا المفهوم الجديد أول مرة في مؤتمر استوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972 ونما الاهتمام العالمي به من خلال الندوات واللقاءات العالمية. (مسعودي، 2018، صفحة 198)

يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية المستمرة التي تضمن للأفراد الحاليين حياة كريمة دون التفريط في البيئة والموارد الطبيعية ودون المساس بحقوق وحاجيات الأجيال المستقبلية.

يمكننا تعريف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تتبع نهج يتطلع إلى تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة، والحرص على احتياجات الأجيال القادمة من جهة أخرى.

2.4.2مفهوم التنمية الريفية المستدامة:

تم استحداث مصطلح التنمية الريفية المستدامة بعدما زاد الوعي البيئي، كما تم إدراك أهمية إدراج البعد البيئي في مجال التنمية الريفية، ليُصبح هذا هو الفاصل بين التنمية الريفية العادية والمستدامة، أين يتم استغلال عناصر أخرى تغنينا عن الاستهلاك الكبير للموارد البيئية، كالاهتمام بإعادة تدوير النفايات وإعادة استخدامها، مما ساهم بشكل فعال في زيادة الإنتاج وضمان حق الأجيال القادمة.

تعرف منظمة الغذاء العالمية التنمية الريفية المستدامة على أنها "عملية إدارة وصيانة للموارد الطبيعية، وتوجيه التغييرات التكنولوجية والمؤسسية لضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية بصفة مستمرة وعلى المدى الطويل. إذ تحافظ على الموارد الوراثية للتربة والمياه والنباتات والحيوانات، فهي تسعى لتحقيق حياة سليمة بيئياً، ومناسبة تقنياً، ومجدية اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً ".(FAO, 2005, p. 3)

5.2المؤسسات الدولية الإسلامية

تمكن الصناعة المالية الإسلامية من تأسيس عدة مؤسسات مالية دولية تقوم على توفير البيئة الملائمة لنمو وتطور المالية الإسلامية من جهة، والإسهام في تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء من جهة أخرة، ومن بين أهم المؤسسات الدولية الداعمة للمالية الإسلامية: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA التي نشأت كشركة مساهمة في مملكة البحرين، في 2002، ومركز إدارة السيولة المالية الذي يعتبر بنك إسلامي تأسس سنة 2002، بالإضافة إلى ذلك تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية كمنظمة محايدة وغير ربحية سنة 2002، وتأسس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية كمنظمة دولية غير ربحية عام 2001، ومن بين أهم هذه المؤسسات كذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تأسست سنة 1990.

3.سياسة البنك الإسلامي للتنمية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة

1.3 التعريف بالبنك الإسلامي للتنمية وأهم مؤشراته المالية:

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية دولية أنشئت بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق لـ12 أغسطس 1974 بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وبدأ البنك نشاطه رسميا في 20 أكتوبر 1975.

البنك الإسلامي للتنمية بنك إنمائي متعدد الأطراف، إسلامي المبادئ، يهدف إلى النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، ودعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية ككل. كما يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كالتخفيف من وطأة الفقر والارتقاء بالصحة والنهوض بالتعليم وتحسين الحوكمة وتحقيق الازدهار بين الناس. ويمكن رؤية عمل البنك الإسلامي للتنمية في جميع أنحاء العالم ، إذ يضم 57 بلدا عضوا في ثلاث مناطق أساسية هي: إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا ، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا. يؤثر عمل البنك في حياة خُمس سكان العالم حيث يدعم 1،78 مليار نسمة في مختلف مناطقه الأساسية، وتتألف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمس كيانات هي: "البنك الإسلامي للتنمية" الذي يعطي الأولوية للتمويل الإنمائي المعتاد؛ و"المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب"،و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"(البنك الإسلامي للتنمية IsDB، 2020، الصفحات 2-23)

بلغ تمويل المجموعة للمشاريع الإنمائية في البلدان الأعضاء منذ إنشاء البنك إلى غاية 31 مارس 2020 (1975-1471 (2020 Q مليار دولار أمريكي لتمويل حوالي 5800 مشروع في مختلف القطاعات. ويمثل قطاع الطاقة أكبر مستفيد من صافي اعتمادات مجموعة البنك بنسبة 40% ، ومبلغ 58,9 مليار دولار أمريكي من الاعتمادات التراكمية، يليه قطاع الصناعة والتعدين بنسبة 16,5%، ومبلغ 24,2 مليار دولار أمريكي، فقطاع الزراعة بنسبة 11,4%، ومبلغ 16,7 مليار دولار أمريكي، فقطاع النقل بنسبة 8,3%، ومبلغ 12,2 مليار دولار أمريكي، فقطاع المالية بنسبة 8% ، ومبلغ 11,8 مليار دولار أمريكي، فالمياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية بنسبة 5% ، ومبلغ 7,4 مليار دولار، في حين توزع المتبقي بين القطاعات الأخرى .IsDB Group, 2020, p) iii)

الشكل 1:تطورات صافي اعتمادات مجموعة البنك في الخمس سنوات الأخيرة 2015-2019 (الوحدة مليار دولار إسلامي)

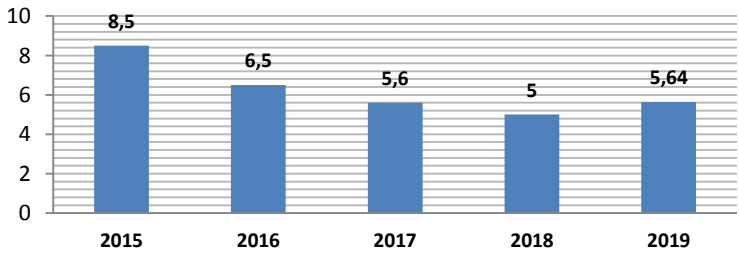

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية(2015-2019)

خلال السنوات من 2016 إلى 2018 حول البنك اهتمامه إلى تنفيذ وتسليم المشاريع التي سبق أن اعتمدها وأولى اهتماما أقل لاعتماد مشاريع جديدة، وهذا يفسر الانخفاض المستمر لصافي اعتمادات البنك خلال تلك السنوات؛ لتعود للارتفاع في سنة 2019 بنسبة 12,8% عما كانت عليه سنة 2018، وهذا راجع إلى شروع مجموعة البنك في تنفيذ استراتيجياتها ونموذج عملها الجديد. فقد اعتمدت مجموعة البنك،لسنة 2019، مبلغا إجماليا قدره 5,64 مليار دينار إسلامي أي ما يعادل 7,8 مليار دينار أمريكي لتمويل 310 عملية إنمائية في البلدان الأعضاء وفي صفوف الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

2.3 سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بقطاع الزراعة والتنمية الريفية:

تعتبر من بين أول السياسات التي اعتمدها البنك منذ إنشائه، واعتمدها مجلس المديرين التنفيذيين في الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة الثالثة (328) في 1 ديسمبر2018؛ تهدف هذه السياسة إلى توفير التوجيه الاستراتيجي للاستثمار من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في البلدان الأعضاء بغية تحسين الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. (البنك الإسلامي للتنمية IsDB، 2020، صفحة 5)

ونظرا لأهمية هذا القطاع في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية الريفية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي في أغلبية الدول الأعضاء، قام البنك الإسلامي للتنمية بإطلاق الصناديق القائمة على السلع الأساسية لزيادة حجم الموارد المتاحة للدول الأعضاء، كما بذل البنك جهودا في حشد ممولين إنمائيين آخرين وإشراك كيانات أخرى من البنك في تنفيذ المشاريع.

تقوم هذه السياسة على ستة ركائز تتمثل في: (البنك الإسلامي للتنمية IsDB، 2020، الصفحات 5-6)

- بناء زراعة قادرة على الصمود ومراعية للمناخ: إن بناء أنظمة زراعية أكثر مرونة في البلدان الأعضاء أمر ضروري لضمان مستقبل مزدهر للناس الذين يعيشون هناك. فيشجع

البنك الزراعة المراعية للمناخ التي تعزز الإنتاجية الزراعية؛ ويولي اهتماما خاصا للصمود في البلدان الأعضاء عالية المخاطر وذوي القدرات المنخفضة.

- تحسين الوصول إلى الأسواق: إذ يقوم البنك بتمويل ودعم الدول الأعضاء لتحسين البنية التحتية للسوق وتيسير تسويق الزراعة المعيشية؛ كما يساعد البنك في تفعيل دور المرأة الريفية في الأدوار الإنتاجية والاجتماعية في سلاسل التوريد.
- تعزيز نهُج شاملة ومستدامة ومتكاملة: يدعم البنك المشاريع والبرامج التي تتبع نهجا متكاملا في التنمية الزراعية والريفية، فيدعم الدول الأعضاء لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، وإتاحة فرص اقتصادية في تخصصات متعددة.
- تعزيز فرص الحصول على التمويل الأصغر الإسلامي: يسعى البنك إلى تحسين الاستثمار في الزراعة فهو اللبنة الأساسية في تحقيق تنمية ريفية مستدامة؛كما أنه يسعى إلى ترسيخ الوساطة المالية الإسلامية في المناطق الريفية في البلدان الأعضاء عن طريق تطوير منتجات التمويل الأصغر الإسلامي التي تهدف إلى سد احتياجات صغار المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التنمية الريفية.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص: يقوم البنك بدعم مشاركة القطاع الخاص وتشجيعه على تطوير سلاسل القيمة وحشد التمويل لضمان تأثيرات مستدامة؛ كما يسعى البنك جاهدا في دعم البلدان الأعضاء في جذب الاستثمارات الأجنبية غرض تحقيق نمو واسع النطاق وتوفير وظائف عالية الجودة في المناطق الريفية، وسيدعم البنك تنمية القطاع الزراعي التجاري وسيشجع القطاع الخاص على تطوير سلاسل القيمة وتعبئة التمويل وتوفير آليات فعالة لتقديم الخدمات والمساهمة في البحث والتطوير في الزراعة والتنمية الريفية.
- بناء القدرات البشرية والمؤسسية: يسعى البنك إلى إنماء القدرات البشرية والمؤسسية لضمان نجاح تمويله الإنمائي، وتوفيره لحلول إنمائية للبلدان الأعضاء فيه.

قامت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائها بتمويل 990 مشروعا للزراعة والتنمية الريفية المستدامة، باعتماد مبلغ حوالي 12,60 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 30% من المبلغ الإجمالي لتمويل مختلف مشاريع المجموعة. يستثمر البنك حاليا ما متوسطه 1 مليار دولار أمريكي سنويا في برامج الزراعة والتنمية الريفية المستدامة.

استفادت البلدان الأعضاء بشكل كبير من اعتمادات مجموعة البنك المخصصة لبرامج الزراعة والتنمية الريفية المستدامة، وإن لم يكن ذلك بشكل متساوي، فقد خصصت أغلب الاعتمادات للبلدان الأعضاء في إفريقيا (غرب، شمال وشرق إفريقيا) فبلغت نسبة التمويل فيها (مجتمعة) 49%.(IsDB Group, 2018, p. 4) فتعاني الدول الأعضاء في إفريقيا من هشاشة المناطق الريفية فهي تشكو من الفقر وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه الصالحة للشرب وانعدام الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛ نتيجة انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي والتدهور البيئي المرتبط بتغير المناخ والزيادة السكانية السريعة التي تساهم في ارتفاع معدلات البطالة مما يجعل السكان عاجزين عن تلبية احتياجاتهم مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن.

الجدول 1: اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المخصصة لبرامج الزراعة والتنمية الريفية حسب المناطق

المنطقة	المشاريع (%)	التمويل (%)
جنوب وجنوب شرق آسيا	14	27
غرب وشمال إفريقيا	49	41
آسيا الوسطى وأوروبا	10	13
الشرق الأوسط	14	11
شرق إفريقيا	13	08

المصدر: (IsDB Group، 2018، صفحة 16)

يوزع البنك تمويل برامج الزراعة والتنمية الريفية المستدامة على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: الإنتاج الزراعي من محاصيل وثروة حيوانية، والتنمية الريفية المتكاملة، والمياه والبيئة. إذ خصص حوالي ربع إجمالي التمويل (25%) في برامج تنمية الري والصرف، تليها برامج التنمية الريفية المتكاملة ومشاريع الزراعة العامة، فتعتبر الزراعة هي النشاط الاقتصادي الغالب على معظم سكان البلدان الأعضاء في مجموعة البنك. كما يدعم البنك التمويل الأصغر لمساعدة المزارعين في الوصول إلى المواد والمعدات اللازمة؛ بالإضافة إلى هذا يدعم البنك عمليات التنمية التي يتدخل فيها المجتمع المحلي فقد مول العديد من هذه المشروعات في آسيا وإفريقيا.(IsDB Group, 2018, p. 16)

يبين الرسم البياني الموالي تقسيم تمويل مجموعة البنك الإسلامي لبرامج الزراعة والتنمية الريفية حسب نوع المشروع:

الشكل2: تمويل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لبرامج الزراعة والتنمية الريفية حسب نوع المشروع

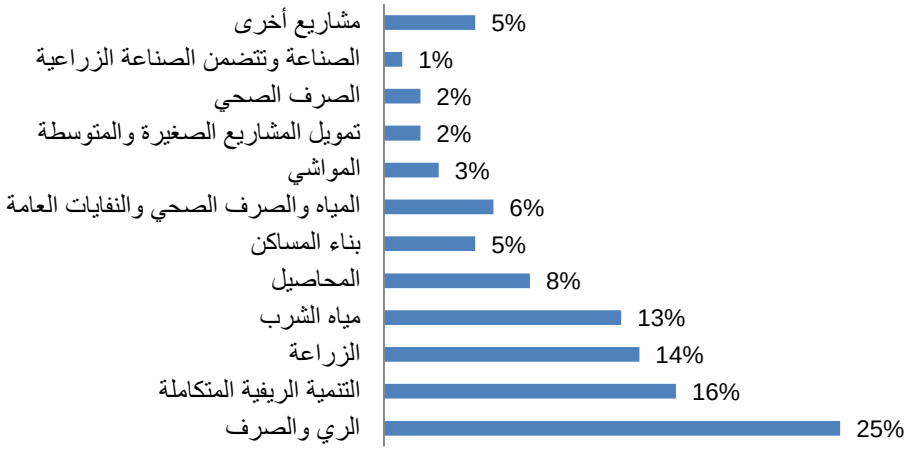

المصدر: (IsDB Group، 2018، صفحة 18)

4.برامج البنك الإسلامي للتنمية في إطار دعم المجتمعات الريفية

في إطار بناء زراعة قادرة على الصمود ومراعية للمناخ يعمل البنك الإسلامي للتنمية على زيادة قدرة البلدان الأعضاء على الصمود، فهي من بين أكثر البلدان تضررا من تغير المناخ. وزيادة على نقص الموارد اللازمة لتنفيذ برامج التنبؤ والتكيف، أدى تغير المناخ إلى تكثيف التحديات الزراعية في هذه البلدان. وبهذا الصدد قام البنك بتمويل العديد من البرامج في البلدان الأعضاء المتضررة، مثل برنامج إحداث تغيير مؤثر في المجتمعات الريفية في بوركينافاسو، وبرنامج تنمية الأراضي الجافة في أوغندا.

- **برنامج إحداث تغيير مؤثر في المجتمعات الريفية في بوركينافاسو:**

تم إطلاق هذا المشروع سنة 2015، ولا يزال قيد الإنجاز، في أكثر المناطق تضررا بتغير المناخ في بوركينافاسو، وهي منطقة الوسط الشمالي، المنطقة الشرقية ومنطقة الساحل. من أهم أهداف هذا المشروع هي تحسين سبل عيش سكان الريف الذين فقدوا محاصيلهم الإنتاجية بسبب الجفاف المتكرر، وذلك من خلال توفير الماشية وموارد إنتاج

المحاصيل اللازمة؛ جعل صغار المزارعين أقل عرضة للصدمات المناخية وتحسين إنتاجيتهم عن طريق زيادة سعة احتياطي الأمن الغذائي من خلال بناء مستودعات تخزين ومرافق ري، كما يسعى إلى تعزيز نظام الإنذار المبكر وبناء نظام معلومات وطني وإقليمي. (IsDB Group, 2018, p. 27)

تتمثل النتائج المتوقعة من هذا المشروع في:

- تزويد مخزون الأمن الغذائي في بوركينافاسو بـ26000 طن من الحبوب و 5000 طن من علف الحيوانات؛
- إعادة تزويد20.000 من صغار المزارعين بـ80.000 من الحيوانات المجترة الصغيرة، بالإضافة إلى توفير الخدمات البيطرية؛
- إنشاء 13000 هكتار من أصناف اللوبيا ذات الغلة العالية لصالح 26500 امرأة مزارعة وتوفير البذور والأسمدة والمبيدات؛
- رفع مستوى الري إلى حوالي 400 هكتار يديرها صغار المزارعين؛
- إنشاء مرافق تخزين بسعة 11000 طن متري لتحسين مخزون الأمن الغذائي الوطني؛
- إنشاء 64 وحدة دواجن؛
- بناء قدرات نظام المعلومات الوطني والإقليمي لدعم نظام الإنذار المبكر لتقلبات المناخ.

تتمثل أهم النتائج التي حققها المشروع في نهاية عام 2017 في:

- وصل إنتاج المحاصيل إلى 80% من هدفه من البرنامج، وبلغت استعادة الإنتاج الحيواني حوالي 34% من هدفها، حيث تمثل النساء نسبة 68% من المستفيدين؛
- ازدياد مخزون الحيوانات المجترة الصغيرة بمعدل 4% أي ما يعادل أربع حيوانات صغيرة لكل أسرة، تقدر قيمتها بحوالي 380 دولار أمريكي؛
- تقوم 20198 أسرة تعيلها امرأة بزراعة 10648 هكتار مع إنتاج 740 كغ / هكتار حبوب وبالخصوص اللوبيا العلفية؛
- إنشاء مرافق تخزين في بعض المناطق.

بناء على النتائج التي تم الوصول إليها نستطيع القول أن المشروع قد نجح في تحسين سبل عيش عدد كبير من الأسر الريفية الهشة في بوركينافاسو؛فازدياد المخزون

الحيواني والمحاصيل الزراعية يساعد في تنويع المصادر الغذائية للسكان الريفيين، كما يؤدي إلى زيادة دخل الأسر بشكل عام والنساء بشكل خاص إذ يعد المحصول مصدر دخل للنساء مما يسمح لهم بتلبية احتياجاتهم واحتياجات أبنائهم. كما أن إنشاء مرافق التخزين يمكن صغار المزارعين من تجنب بيع محاصيلهم عند انخفاض أسعار السوق مما يساهم في زيادة إنتاجيتهم.

- **برنامج تنمية الأراضي الجافة في أوغندا:**

أطلق البنك الإسلامي للتنمية البرنامج الإقليمي للأراضي الجافة في شرق إفريقيا سنة 2013، وبدأ تنفيذه في منطقة كاراموجا بأوغندا سنة 2015، بمبلغ تمويلي قدره 20 مليون دولار أمريكي. تعتبر منطقة كاراموجا من أكثر المناطق فقرا فهي تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية كالتعليم، والرعاية الصحية، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، والرعاية الطبية للمواشي، والأمن. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز إنتاجية الثروة الحيوانية وزراعة الأراضي الجافة، وتحسين البنية التحتية الريفية، وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية والتغذية والتعليم في المناطق الريفية، وكذلك تعزيز تنمية الأعمال المجتمعية.

أهم إنجازات المشروع (2015–2017): (IsDB Group, 2018, p. 30)

- توزيع 70.8 طن من البذور المحسنة على 4080 مزارعًا؛
- إنشاء 5 مشاتل قدمت حتى الآن أكثر من 5000 شتلة عالية الجودة من مختلف الأشجار المثمرة؛
- تقديم 640 رأسا من الماشية المحسنة جينيا، و3500 من الأغنام والماعز للمزارعين؛
- تدريب 127 من المرشدين والمزارعين الرائدين على كل ما يتعلق بإنتاج المحاصيل وتربية المواشي؛
- إعادة تأهيل وتشييد 53.2 كم من الطرق الريفية؛
- حفر بئرين لتوفير المياه.

يعتبر هذا المشروع فعالا، إذ يساعد على تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الريفية في أوغندا، فزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية يساهم في زيادة وتنويع مستوى دخل الأسر الريفية. كما أن تحسين البنية التحتية الريفية يساعد الأسر الريفية في الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية. كما لعب التدريب المهني دورا فعالا

في تحسين مهارات المزارعين وزيادة مشاركتهم في السوق وتعزيز فهمهم للممارسات الجيدة لإدارة الموارد الطبيعية لضمان الاستدامة.

5.برامج البنك الإسلامي للتنمية لتحسين سبل العيش من خلال دعم الثروة الحيوانية:

تلعب الثروة الحيوانية دورا هاما في الجانب الاقتصادي والنظام الزراعي في معظم البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. لذا اعتبر البنك زيادة الاستثمار في هذا القطاع أمرا ضروريا، نظرا لمساهمته في القضاء على الفقر والجوع من خلال تحسين الأمن الغذائي وزيادة الدخل. استثمر البنك، منذ عام 2012، حوالي 350 مليون دولار أمريكي في مشاريع تدعم الثروة الحيوانية في البلدان الأعضاء. نذكر على سبيل المثال برنامج تنمية الثروة الحيوانية في السنغال.

من بين أهم برامج البنك لتحسين سبل العيش في المناطق الريفية "**برنامج تنمية الثروة الحيوانية في السنغال**"، حيث أطلق في فيفري 2017مشروع تنمية الثروة الحيوانية في السنغال ضمن برنامج التنمية الرعوية المستدامة في منطقة الساحل، الذي يدعم كل من مالي، السنغال، وبوركينافاسو. بلغت تكلفة المشروع الإجمالية في السنغال 18,30 مليون دولار أمريكي، وقد ساهم البنك بـ 10,30 مليون دولار أمريكي منها. يهدف هذا المشروع إلى تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية، وتطوير أسواق اللحوم ومنتجات الألبان، وتطوير الرعي، بغية تحسين سبل عيش الأسر الريفية بزيادة مستويات دخلهم وتحسين الأمن الغذائي.

تتمثل أهم النتائج التي حققها المشروع في نهاية عام 2019 في: (البنك الإسلامي للتنمية IsDB، 2020)

- إنشاء 08 مناطق رعوية مع توفير قطعان محسنة جينيا؛
- زيادة فرص الحصول على الأعلاف التكميلية، فتمت زراعة 465 هكتار لوبيا؛
- تقديم تمويل أصغر إسلامي لـ 200 مشروع أصغر لمضاعفة إنتاج اللحوم والألبان والبيض؛
- إنشاء 50 كلم من حواجز الحرائق مع تشكيل 420 لجنة قروية لمكافحة الحرائق؛
- توفير 24 حصادة متطورة، وحفر 46 بئرا أنبوبية؛
- إنشاء 35 عيادة بيطرية مع استحداث 25 مركز للتطعيم؛

- إشراك القرويين في تدريبات عديدة لضمان الاستدامة على المدى الطويل، فتم تدريب 20 شخص على التلقيح الصناعي، و969 شخص في مجال التطعيم، و120 شخص على المساعدة الفنية في مجال الثروة الحيوانية.

نجح البنك، من خلال هذا البرنامج، في تحسين الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش ومستويات الدخل لدى الأسر القروية المشاركة في هذا المشروع. فنتيجة توفر الأعلاف التكميلية والرعاية الصحية اللازمة تحسنت صحة الحيوانات مما ساهم في زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية بشكل كبير. كما مكن إصلاح البنية التحتية وخصوصا الآبار من زيادة توفير المياه وتسهيل الوصول إليها الشيء الذي ساهم في توفير الوقت والجهد للقرويين خصوصا النساء حيث قاموا باستغلاله في الزراعة مما يزيد من عائداتهم ويحسن حياتهم اليومية. أدى هذا التنويع والتحسين في سبل العيش إلى انخفاض مستوى الهجرة الريفية إلى المدينة وبناء القدرة على الصمود وتقليل التأثر بالمناخ.

6.برامج البنك الإسلامي للتنمية لتقليل ندرة المياه في المناطق الريفية

تواجه الدول الأعضاء في مجموعة البنك نقصا مزمنا في المياه، إذ يبلغ متوسط إجمالي موارد المياه المتجددة سنويا في المناطق الجافة المكتظة بالسكان في إفريقيا والشرق الأوسط ووسط وغرب آسيا 913 مترا مكعبا للفرد فقط. ولذلك قدم البنك منذ إنشائه تمويلا بقيمة 12,80 مليار دولار أمريكي لدعم حوالي 320 مشروعا في قطاع المياه.

ومن بين أهم برنامج البنك الإسلامي للتنمية في هذا المجال "**برنامج إمداد المناطق الريفية بالمياه في إقليمي كارا والسافانا، في التوغو**" حيث مول البنك الإسلامي للتنمية 03 مشاريع لإمداد المياه في مختلف المناطق الريفية بالتوغو، من بينها مشروع إمداد المناطق الريفية بالمياه في إقليمي كارا والسافانا، وبلغت مساهمة البنك 9,18 مليون دولار أمريكي من أصل 10,89مليون دولار أمريكي كتكلفة إجمالية للمشروع. الهدف الرئيسي لهذا المشروع هو تحسين فرص حصول السكان على المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية النائية، كما يعمل على تحسين معيشتهم بتحسين حالتهم الصحية والاقتصادية، كما يهدف إلى خفض معدل الهجرة الريفية الذي يعد عائقا للتنمية البشرية، وتتمثل أهم النتائج التي حققها المشروع في نهاية عام 2019 في:) البنك الإسلامي للتنمية (IsDB, 2020

- استفادة نحو 170.000 شخص من المنشآت التي تم تركيبها؛

- زيادة التغطية الإجمالية للمياه الصالحة للشرب في إقليم كارا من 52% قبل بدء المشروع إلى 60% بعد اكتماله، وبالنسبة لإقليم السافانا فقد ارتفعت من 35% إلى 56%؛
- حفر وإصلاح 503 بئرا أنبوبية وتركيب مضخات جديدة؛
- إنشاء 09 أنظمة صغيرة للإمداد بالمياه، إذ تمد بالمياه 96 صنبورا عموميا؛
- تدريب نحو 50 حرفيا مجال ميكانيكا وإصلاح المضخات مع تزويدهم بالمعدات اللازمة.

لقد عاد هذا المشروع بالفائدة على 170.000 شخص في المناطق الريفية النائية بالتوغو، فقد حسن من إمكانية حصولهم على المياه الصالحة للشرب، وهو ما يحقق فوائد طويلة الأمد وواسعة النطاق في مختلف المجالات كالصحة والتغذية والتعليم. فارتفاع نسبة الحصول على المياه الصالحة للشرب ساهم في نقص الأمراض وزيادة النشاط خصوصا لدى النساء فقد أصبح لديهم الجهد اللازم للتوفيق بين السقي والزراعة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين التغذية وارتفاع مستوى الدخل. كما أدى استحداث عدد كبير من الآبار الأنبوبية إلى توفير الوقت للفتيات لاستغلاله في الدراسة بدل السقي والبحث عن مواضع للحصول على المياه.

7.برامج البنك الإسلامي للتنمية لدعم صغار المزارعين

في إطار فتح فرص السوق أمام صغار المزارعين: تلتزم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في دعم البلدان الأعضاء في الاستثمار في مؤسسات السوق وتطوير البنية التحتية الريفية غرض تحسين وصول صغار المزارعين إلى الأسواق، فقد أصبح الوصول إلى الأسواق ضروري لزيادة الدخل والتخفيف من حدة الفقر وزيادة الأمن الغذائي. ومن بين أهم برامج البنك في هذا الإطار "**خطة المغرب الأخضر 2008-2020**"، حيث تم إطلاق الخطة في عام 2008 في 14 منطقة هشة في المغرب وتتمثل في برامج لإعادة تشكيل قطاع الزراعة والتنمية الريفية في المغرب. قدم البنك الإسلامي للتنمية، لدعم الحكومة المغربية في تجسيد خطة المغرب الأخضر، تمويلا قدره 80 مليون دولار أمريكي. تقوم الخطة على هدفين وركيزتين أساسيتين: تطوير زراعة حديثة وفعالة ذات قيمة مضافة عالية عن طريق تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المغربية في

الأسواق الدولية. والهدف الثاني يتمثل في دعم صغار المزارعين بغية تطوير سلاسل القيمة للمحاصيل العالية القيمة مثل الزيتون وأشجار الفواكه. حيث يدعم المشروع صغار المزارعين في تطوير مزارع الزيتون وتحسين البنية التحتية للري وبناء الطرق الريفية لتسهيل الوصول إلى الأسواق.

أهم النتائج التي حققها البرنامج في نهاية سنة 2019 نلخصها فيمايلي: (OBG Oxford Business Group, 2020)

- استفادة صغار المزارعين من 720 مشروعا؛
- ارتفاع معدل النمو السنوي للقيمة المضافة الزراعية إلى متوسط 6,9%، وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 3,8%؛
- ارتفاع زراعة الزيتون إلى 1,04 مليون هكتار مع تحسين قدرة المعالجة إلى 1,7 مليون طن سنويا نتيجة بناء 18 معمل معالجة؛
- زراعة 400 ألف هكتار إضافية من أشجار الفاكهة؛
- زيادة إنتاج الزيتون بمتوسط سنوي قدره 7,4%، وارتفاع إنتاج الحمضيات واللحوم الحمراء بمتوسط 6,3% و 4,8% على التوالي؛
- ارتفاع حجم الصادرات من المحاصيل عالية القيمة من 4,1 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 5,7 مليار دولار أمريكي في نهاية 2018.

أثر هذا البرنامج إيجابا على النمو في القطاع الزراعي وزيادة حجم الصادرات للمحاصيل عالية القيمة، مما ساهم في زيادة الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي في المغرب. لقد كانت مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تحسين قدرة معالجة الزيتون فعالة إذ مكنت من تعزيز ضوابط الجودة والحصول على حصة أكبر في أسواق زيت الزيتون الدولية. كما ساهم التوسع في الإنتاج الزراعي في تعزيز روابط صغار المزارعين مع القطاع الخاص من خلال تسويق منتجاتهم وهذا ساعدهم في الوصول إلى التقنيات الجديدة في الوصول إلى السوق.

8.تحليل النتائج

بعد أن بينت الدراسة أن الكثير من الدول الأعضاء استطاعت الاستفادة من برامج البنك الإسلامي للتنمية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، وباعتبار الجزائر من بين أهم

الدول الأعضاء في البنك ولها إسهام كبير في ميزانيته، سنحاول التطرق بالتحليل لمدى استفادة الجزائر من برامج البنك الإسلامي للتنمية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة.

لقد كانت الجزائر من بين أول الأعضاء المؤسسين للبنك الإسلامي للتنمية، حيث انضمت للبنك في 12 أغسطس 1974. وبلغت مساهمتها في رأس المال المكتتب به 1285,6 مليون دينار عراقي، وهذا ما جعل الجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين 56 دولة بنسبة 2,5% من رأسمال البنك الإسلامي للتنمية، في حين نجد العديد من المؤسسات الجزائرية تعاني من ضعف التمويل.

من أصل إجمالي تمويلات البنك منذ الإنشاء (1975-2020Q1) استفادت الجزائر من 2% أي ما يعادل 2,95 مليار دولار أمريكي لتمويل 397 مشروعا في مختلف القطاعات. حيث حصل قطاع الصناعة والتعدين على النصيب الأكبر من اعتمادات البنك التراكمية بنسبة 74,23%، ومبلغ 2,19 مليار دولار أمريكي، يليه قطاع الزراعة بنسبة 11,52% ومبلغ 0,34 مليار دولار أمريكي، فقطاع الطاقة بنسبة 7,80% ومبلغ 0,23 مليار دولار أمريكي، أما المتبقي فتوزع على القطاعات الأخرى. (IsDB Group, 2020, p. 3)

بالرغم من أن الجزائر احتلت المرتبة العاشرة من حيث مساهمتها في رأسمال البنك الإسلامي للتنمية إلا أن نسبة استفادتها من الاعتمادات المقدمة من البنك تعتبر ضئيلة مقارنة مع الدول الأعضاء الأخرى. فمقارنة بالدول الإفريقية فإن حصة كل من مصر (8,7%) والمغرب (4,6%) وتونس (3,2%) تفوق حصة الجزائر. وعلى الرغم من أن تركيا دولة ذات اقتصاد قوي ومتقدم عالميا مقارنة بالجزائر إلا أن حصتها كانت أكبر بكثير من حصة الجزائر فقد استفادت من 12 مليار دولار أمريكي. يفسر هذا التفاوت في نسب الاستفادة من تمويلات البنك بركود العلاقة بين الجزائر والبنك الإسلامي للتنمية جراء قرارات البنك في التسديد المسبق للديون وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي. (IsDB Group, 2020, p. iii)

أما فيما يخص برامج البنك الداعمة للتنمية الريفية المستدامة، فلا ننكر أن الجزائر قد استفادت من بعض المشاريع نذكر منها: حملات مكافحة العمى لتوفير الوصول إلى خدمات طب العيون لسكان الريف ففي مدة عام(2007-2008) تمت إعادة تأهيل أكثر

من 300 شخص يعانون من مشاكل بصرية؛كما استفادت من مشاريع تزويد المناطق الريفية بالمياه الصالحة للشرب التي مولها البنك الإسلامي للتنمية بـ47 مليون دولار أمريكي كمشروع تزويد أرياف قسنطينة وميلة بالمياه فتم إنشاء محطات معالجة للمياه مع توفير نقل المياه الصالحة للشرب إلى المناطق الريفية المستهدفة؛ إضافة إلى استفادتها من مشاريع للتنمية الزراعية كمشروع التنمية الزراعية في وادي تافنة (2005) حيث تمت تطوير مساحة 7600 هكتار لزيادة الإنتاج الزراعي و زيادة الدخل وتحسين مستوى معيشة السكان في منطقة المشروع. إلا أن استفادة الجزائر من برامج البنك الداعمة للزراعة والتنمية الريفية المستدامة تعتبر ضئيلة مقارنة مع مساهمتها في رأسمال البنك خصوصا في السنوات الأخيرة، نتيجة لقرارات البنك في التسديد المسبق للديون وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي التي جعلت الجزائر تعزف عن طلب الدعم من البنك،ولإنعاش قطاع الزراعة والتنمية الريفية فقد اعتمدت الحكومة الجزائرية نهجا جديدا ألا وهو سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي أُعتمِدت بشكل رسمي منذ سنة 2009 والتي تهدف أساسا إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان الأرياف والحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها. (البنك الإسلامي للتنمية IsDB)

9.خاتمة

تعتبر التنمية الريفية المستدامة المحرك الرئيسي لعملية التنمية في كافة مجالات الحياة الريفية، فهي تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي مع المجتمع الحضري. ومنذ بروز هذا المفهوم سعت كافة الدول والحكومات والمؤسسات المالية الدولية الإسلامية منها وغير الإسلامية لتحقيق تنمية ريفية مستدامة والنهوض بالمجتمع الريفي نحو الأفضل. ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية إسلامية دولية، سعت منذ إنشائها إلى سن العديد من السياسات وتمويل العديد من المشاريع والبرامج الداعمة للتنمية الريفية المستدامة في البلدان الأعضاء لاسيما البلدان الإفريقية. وعليه حاولنا من خلال هذه الدراسة بيان مفهوم وأهمية التنمية الريفية المستدامة وتقييم الاستفادة من سياسات وبرامج البنك الإسلامي للتنمية الداعمة للزراعة والتنمية الريفية المستدامة، ويمكن ذكر أهم ما توصلت له الدراسة فيما يلي:

- نجحت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى حد كبير في تحقيق أهدافها المتعلقة بقطاع الزراعة والتنمية الريفية المستدامة، حيث تبنت نهجا شاملا ومتكاملا للتنمية الريفية، كما كانت برامجها فعالة إذ ساهمت بشكل كبير في التقليل من حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية.
- التزمت مجموعة البنك بزيادة استثماراتها في قطاع الزراعة والتنمية الريفية مما ساهم في تعزيز النظم الزراعية وخلق زراعة قادرة على الصمود في وجه التقلبات المناخية التي تعاني منها الدول الإفريقية الأعضاء.
- ركز البنك الإسلامي للتنمية في تحسين البنية التحتية الريفية كالطرق والأسواق والمرافق الخدماتية وأنظمة الري مما مكن من تحسين الحياة وتقوية سبل عيش العديد من المجتمعات الريفية في البلدان الأعضاء المستفيدة من برامج البنك.
- اعتمد البنك في برامجه العمل بشكل أكبر مع القطاع الخاص لدعم تسويق صغار المزارعين وفتح الأسواق لهم وتسهيل الوصول إلى تمويل أكثر مما ساهم في خلق فرص العمل وتحديث الاقتصاد الريفي.
- لم يكن للجزائر في الآونة الأخيرة النصيب الأوفر من الاستفادة من برامج البنك الإسلامي للتنمية الداعمة للتنمية الريفية المستدامة.

على ضوء النتائج المتوصل يمكننا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- أن يواصل البنك الإسلامي للتنمية جهوده الحثيثة في دعم التنمية الريفية المستدامة في البلدان الأعضاء، وتشجيع المنتجات العلمية والتكنولوجية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان الاستدامة.
- أن يقوم البنك بإنشاء مراكز إقليمية في البلدان الأعضاء لتسهيل التعاون والاستفادة الفعالة من الدعم.
- على مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الانفتاح على التعاون الدولي والشراكات الهادفة التي تولي اهتماما خاصا للصمود في البلدان الهشة وعالية المخاطر وذات القدرات المنخفضة.
- على الجزائر استغلال مكانتها في البنك واللجوء إليه لتمويل ودعم برامج التنمية الريفية المستدامة.

10.قائمة المراجع

- المؤلفات:

- إبراهيم العسل،"التنمية في الإسلام" ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع،1995.
- عبد الرحمان النجدي، "المعايير الشرعية" ، البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات المالية الإسلامية، 2010.
- محمد مسعودي، "اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة الأسس والمبادئ النظرية" ، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018.
- مدحت أبوالنصر، و ياسمين مدحت محمد، "التنمية المستدامة، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
- مصطفى يوسف كافي، "التنمية المستدامة" ، عمان: شركة دار الأكاديميون، 2018.

- الأطروحات:

- رياض طالبي، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017/2016.

- المقالات:

- سماح إبراهيم شمخي، التنمية الريفية وأثرها على الاستيطان الريفي في الناحية المدحتية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بابل، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية للعلوم الإنسانية.
- مصباح حراق، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد1، العدد2، 2015.

- التقارير:

- البنك الإسلامي للتنمية IsDB، 2019 التقرير السنوي فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB Group، جدة، 2020.
- البنك الإسلامي للتنمية IsDB، تقرير التغيير والتأثير والتنمية المستدامة: الثروة الحيوانية – الإنتاجية وتعزيز سبل العيش في السنغال، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB Group، جدة، 2020.

- البنك الإسلامي للتنمية IsDB، تقرير التغيير والتأثير والتنمية المستدامة: المياه –إمداد المناطق الريفية بالمياه في إقليمي كارا والسافانا في توغو–، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB Group، جدة، 2020.

- البنك الإسلامي للتنمية IsDB، ملخص سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB Group، جدة، 2020.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية 2016، ايطاليا، 2016.

- *FAO, Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durable, Rome, 2005.*
- *IsDB Group, Change for Impact: Transforming Agriculture and Rural Development in IsDB member countries, IsDB Group, Jeddah, 2018.*
- *IsDB Group, IsDB Group in brief 1975-2020(Q1) Empowering people for a sustainable future, IsDB Group, Jeddah, 2020.*

- مواقع الإنترنت:

- البنك الإسلامي للتنمية IsDB : *http://www.isdb.org (consulté le 23 octobre2020)*

- *OBG Oxford Business Group (2020), The repport: MOROCCO 2020 :http://oxfordbusinessgroup.com/morocco-2020 (consulté le 20 octobre 2020).*